بسم الله الرحمن الرحيم

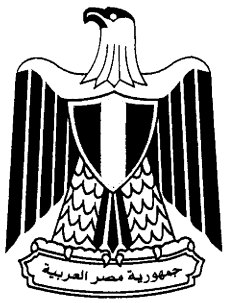

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الثالث والعشرون

المعقود مساء يوم الأربعاء

٢ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٦ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الثالث والعشرون

المعقود مساء يوم الأربعاء

٢ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٦ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية، الساعة الثالثة عصراً، برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٩) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

نبدأ الآن الاجتماع، ونستكمل باقى جدول الأعمال .

وبالطبع أنتم شاهدتم سوء التفاهم الذى جرى ويعتبر الأمر كأن لم يكن، والآن سوف نستأنف النقاش بخصوص المادة ٢٥ لقد جرى العمل عليها وهناك تعديل لدى الأستاذ أحمد الوكيل على المادة ٢٤ فى الفقرة الأولى السطر الرابع.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

شكراً سيادة الرئيس.

بالطبع الدولة لن تستطيع شراء المحاصيل الأساسية لأنه لا يطلق على المحاصيل الاستراتيجية أبداً الاستراتيجية، هذا كلام كبير جداً من أن ينطبق على محاصيل أو غيره، والمحاصيل الأساسية تنقسم إلى أربعة أو خمسة محاصيل وهى القطن والأرز والقمح والذرة وقصب السكر، وبالنسبة للبنجر فنحن اتفقنا على أنه ليس به مشاكل، وبالنسبة للقمح تقوم الدولة بشرائه، وأيضاً قصب السكر تشتريه الدولة عن طريق شركة السكر والتقطير المصرية ويكون هذا من خلال التعاقد قبل زراعته، وإن وجد خلاف حول السعر يتم حل هذا الخلاف عن طريق الدولة ومجلس الشعب على مر السنين السابقة، ويتبقى لدينا الأرز والذرة ولقد اقترحت على الحاج ممدوح، ولقد رفض هذا الاقتراح، وقلت تلتزم الدولة بالإعلان عن سعر ضمان للمحاصيل الأساسية قبل وقت كاف من زراعتها، وتقوم الدولة بشرائها أو تقوم بدفع الفارق بين سعر التداول للسلعة فى السوق وسعر الضمان المعلن عنها، وأعتقد أن هذه أقصى شىء ممكن للدولة أن تحملها، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

شكراً سيادة الرئيس.

نحن قمنا بعمل هذا فى العام قبل الماضى فى محصول القطن وقمنا بدفع مبلغ ١٠٠ جنيه فرق سعر فى القنطار، وكانت حصيلة زراعة القطن حوالى ٣٥٤ ألف فدان قطن وتم تحديد القبلى بمبلغ ٨٠٠ جنيه

والبحرى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه واقترحنا بأن ندفع للقبلى فرقاً للفلاح فى القنطار مبلغ ١٠٠ جنيه والبحرى ١٠٠ جنيه وعندما بدأنا فى دفع هذه المبالغ فوجئنا أن التجار قاموا بجمع المحصول لكى يحصلوا على الفرق والفلاح لا يبقى محصول لديه لكى يحصل على الفرق، إذن كيف الدولة تتحمل الفرق وهى فى نفس الوقت ليس لديها أعباء لكى تشترى وتتحمل الفرق هى (ودنك منين يا جحا) لذا فأنت تدخل التاجر لعبة فى الموضوع، ويا أحمد بك أنت تعمل فى الغرفة التجارية وتاجر ناصح وشاطر، والفلاح يجب ألا يتحمل كل هذا، بل الفلاح يريد أن يبيع محصوله لكى يشترى منه بـــ١٠ قروش ويحصل على هذا المبلغ ولكن يبيع بـــ٧ قروش ثم يأخذ من الحكومة ٣ قروش مرة أخرى فإن هذا لن يحدث والحكومة لن تعطيه أى شىء ويكون هذا التواء على الفلاح، لذا يجب أن تكون المادة واضحة وأشرنا إلى المحاصيل الاستراتيجية وبالنسبة للقطن كان يتم زراعته فى الستينيات ٢ مليون فدان وكان عدد السكان لا يتجاوز الـــ٢٥ أو الـــ٣٠ مليون نسمة، وفى هذه السنة تم زراعة ٢٠٠ ألف فدان لأن الفلاح لا يعرف كيف يبيع قطنه لذلك هجر زراعة القطن، وتم زراعة القطن فى البحيرة وكفر الشيخ وذلك بعد زراعة القمح ومع هذا لا يأتى إنتاج القطن الذى كنا نزرع حوالى مليونى فدان قطناً، هل نحن أيضاً سوف ننتظر الفلاح لكى لا يزرع القمح والذرة وكل هذا يتم استيراده لصالح التجار والعمولات الكبيرة والشركات وغيرها، لذا فهذا حرام علينا، وأنا قلت ما عندى أمام الله عز وجل وأحملكم المسئولية ليس أمام اللجنة ولكن أمام الله، الفلاح مظلوم فى هذا الأمر، لأنه لن يستطيع أن يحصل على الفرق من الدولة ولن تعطيه أى شىء ولا أحد سوف يحميه إلا الله سبحانه وتعالى، لذا يجب وضع هذه المادة ونقول إذا استطاع الفلاح أن يبيع بسعر أعلى لن يعطى الحكومة بل سوف يبيع ولا يكون هذا من خلال الحكومة حتى إذا كتب عقداً مع الحكومة كفلاح لكى يحصل منى على تقاوى معينة بسعر ٣٠٠ جنيه مع العلم أجدها فى الخارج بسعر ٣٥٠ جنيها لذا فأنا لا أسأل عن عقد الحكومة بل أقوم بالبيع لمصلحتى بـــ٣٥٠ جنيها ولا أنتظر، ولكن أن يقوم بالبيع بـــ٢٠٠ جنيه ثم يذهب لكى يحصل على الفرق من الحكومة إذن من الذى سوف يعطيه؟ إن شاء الله، وما هى طريقة تقنينها؟ ثم كيف يأخذها بأى طريقة؟ وهل سوف تقول لى الحيازة فسوف نجد التاجر يشترى من الفلاح ويأخذ حيازته لكى يصرف بها الفرق مثلما يحصل على

الحيازة الخاصة بالأسمدة لكى يشتريها ثم يقوم ببيعها فى السوق السوداء ويسبب أزمة للفلاح، وهذا معلوم تماماً يا سيادة الرئيس، لذا أقول إن الشراء أضمن شىء ويجب على الدولة إنشاء صوامع، ولديك ٢٠٪ فاقد من المنتج بين المنتج الحقيقى والتخزين، لذلك يجب على الدولة العمل على توفير الـ ٢٠٪، فأنت تعمل لصالح سياسة دولة وشعب وفلاح بسيط ولا أريد القول بأن الفاقد ٢٥٪ وحتى لا تقولوا لى بأننى أبالغ إذا كنت أقوم بإنتاج ٤ ملايين طن سوف يكون لدى ٢٠٪ منهم فاقد أى حوالى ٩٠٠ ألف طن من الـ ٤ ملايين طن (فاقد)، لذا يجب على الدولة أن تتحرك وتنشئ صوامع للتخزين لكى لا نذهب لهذا أو لذاك، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

شكراً سيادة الرئيس.

لقد قال السيد الزميل بأنه يجب أن نراعى الله فيما نقوله، فأنا والله أراعى الله فى هذا وإذا كانت هذه الآلية من الممكن أن نلعب فيها فمن الممكن أن نغير هذه الآلية لكى يكون هناك إلزام فى حالة عدم قيام الدولة بشراء المحاصيل فى النص الأول أن يشترى التاجر المحصول بسعر الضمان ثم يقوم بالذهاب للدولة لكى يحصل على الفرق ولا يوجد عندى شىء آخر.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هل هذا أدى إلى تعديل فى تعديلك وأقصد بهذا كلام الحاج ممدوح؟

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

يا سيادة الرئيس، فإن التاجر يحصل على الأرز من الفلاح على شهرين يقول له سأسدد لك بعد شهرين لأن الفلاح لا يجد منفذا يبيع له غيره، والله العظيم الفلاحون قاموا ببيع الأرز هذه السنة والله العظيم حصلوا على حقهم فى البيع بعد شهرين.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أولاً، الاقتراح الخاص بأحمد بك هو نفس الاقتراح الموجود ولكن هو يفتح باباً إما للتحايل على الفلاح أو للمستفيد ألا وهو التاجر، وأنا أقول بأن الدولة سوف تشترى وتدفع الفرق بين السعر الذى بيع به وسعر الضمان، إذن لماذا الدولة لا تقوم بالشراء مباشرة بسعر الضمان، والفكرة الأساسية الآن ونحن نقول المحاصيل الاستراتيجية والتى تقوم أصلاً الدولة بشراء القصب مثلما قلت سعادتك فلا تأثير فى سعر القصب وأما بخصوص القمح فإن الدولة تقوم باستيراده والأفضل لها أن تأتى به وحتى وإن كانت تشترى جزءاً منه لذا يكون من الأفضل أن تشتريه كله لأنها تستورده والذرة نفس الشىء إذا بقى الأمر على القطن ومصانع الغزل الآن فى الدولة كلها تقوم باستيراد الغزل من الخارج وأصبحت الآن مصر تستورد الأقطان من كل دول العالم، إذن هذا النص سوف يعيد الكرامة للفلاح ويعيد أيضاً الاعتبار للزراعة طالما لا يستطيع تسويق إنتاجه لكى يستطيع بيعه، إذن لماذا يزرع وسوف يتوقف إلا الفلاح الذى لا يستطيع أن يفعل شيئاً غير أنه يزرع، ولذلك أرجو الموافقة على النص بهذا الشكل واللف والدوران فى صياغة النص والدولة لن تقوم بدفع قرش مقابل أنها لم تحصل على شىء وهل بالفعل الدولة حصلت على شىء ولماذا تدفع؟ ومن الذى سوف يلزمها؟ وما هى آلية الإلزام الآن بأن أقوم بالبيع للتاجر بـــ١٠٠٠ جنيه ثم أذهب للدولة وأقول لها بأننى قمت بالبيع بـــ١٠٠٠ جنيه ثم بعد ذلك كيف أثبت ذلك؟ لذا سوف ندخل فى إشكاليات للتحايل والتزوير.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً للدكتور جابر نصار.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

والله يا دكتور أستاذنا العظيم أنا لا ألف ولا أدور، والله العظيم ولكن ما أريد أن أقوله لحضرتك شىء أنه إذا كانت الدولة لديها إمكانيات أن تقوم بالشراء فهذا من حقها أن تشترى.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

شكراً سيادة الرئيس.

لدى ملاحظة متعلقة بالصياغة وخاصة بالسطر الأول وأن الزراعة من أعرق الأنشطة الاقتصادية وهذا الموضوع دراسات اجتماعية، أعتقد أنه موضوع غير تابع للدستور ويجب أن يحذف النص بأن الزراعة من أعرق الأنشطة الاقتصادية وتبدأ المادة بأن تلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وما هو الذى سوف يترتب على السطر الأول.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هل لديك تعليق على باقى المادة؟

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

شكراً سيادة الرئيس.

بالنسبة للفقرة الخاصة بتخصيص نسبة منها للشباب وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين تستصلح من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية فهذا غير موجود تماماً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هذا معناه إنشاء.

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

إطلاقاً يا سيادة الرئيس وأنا الآن حصلت على ٥ فدادين كشاب وذهبت إلى أى منطقة فى الصحراء فأين الجمعية الزراعية من هذه الصحراء وهذا اللفظ يحتاج إلى حذف.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

كيف تقرأ هذه المادة؟

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

يجب أن تحذف هذه الفقرة تماماً وبالنسبة لموضوع التوزيع فلا توجد مشكلة، ولقد جلست مع الدكتورة منى وبعض من مجموعة الأعضاء ولقد وصلنا إلى أن نترك "بما يحقق تنميتها" وعملية تخصيص منها للشباب وصغار الفلاحين" فيجب أن نترك هذه للقانون لكى ينظمها ولماذا أدخل فى تفاصيل مع صغار الفلاحين وصغار الشباب وسبق عمل تجربة وفشلت وهى تجربة الشباب الذين يحصلون على ٥

فدادين وهؤلاء الشباب قاموا ببيعها وأشياء أخرى ولم يتم زراعة هذه الأرض حتى إن كنا نريد وضع آلية وأنا ربطت هذا بالجمعيات لماذا وأنا إذا حصلت على ٥ فدادين كعامل زراعى أو فلاح وأنت فرضت على من الذى سوف يستصلح لى هذه الأرض، إذن من الذى يقول هذا وأن الجمعية الزراعية لها عمل وأهداف ووجودها مرتبط بالأراضى الزراعية وإخواننا الفلاحون سوف يقولون ذلك وأنا رجل فلاح ومن قرية ولست من العاصمة ولا من المدينة فهذا الموضوع غير واضح نهائياً لذا يجب أن تصاغ هذه المادة مرة أخرى إنما بهذا الشكل فهى بعيدة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يا دكتور طلعت هل الأرض تستصلح من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية وهذه الآلية؟

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

غير موجودة شكلاً ولا موضوعاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ومعناها إنشاء هذه الجمعية.

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

ما هو الذى سوف أنشئه وليس اسمها الجمعية التعاونية الزراعية؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما هو اسمها؟

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

توجد جمعيات اسمها "جمعيات استصلاح أراض" ومخصصة لهذا.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

البنيان التعاونى ثلاث قطاعات قطاع الائتمان، وقطاع الإصلاح، وقطاع الاستصلاح.

قطاع الائتمان للأراضى القديمة، حضراتكم تعلمون أن كلها تدخل ضمن قطاع الائتمان، قطاع الإصلاح ألا وهم المنتفعون من قانون الإصلاح الزراعى والذين مازالوا إلى اليوم وهؤلاء يمثلون ٨٪

وقطاع الائتمان يمثل ٨٠٪ وقطاع استصلاح الأراضى وهى الجمعية العامة لاستصلاح الأراضى والهيئة العامة لاستصلاح الأراضى وهذه تمثل ٢٢٪ من قيمة استصلاح الأراضى فى مصر، وهى التى يختص بها هذا الحديث ومن خلالها يتم تشكيل جمعيات تعاونية للاستصلاح الأراضى وتتبع الجمعية العامة لاستصلاح الأراضى والهيئة العامة لاستصلاح الأراضى، وهؤلاء جميعاً تحت مظلة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى، وجميعهم مشتركون تحت مظلتى وموجودون، واليوم إذا قلنا جمعية استصلاح أراض فسوف نقول يكون هذا من خلال الجمعية التعاونية لاستصلاح الأراضى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

بالنسبة لهذا النص نجد أن الدكتور طلعت له الحق.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

نعم يكون من خلال الجمعية التعاونية لاستصلاح الأراضى ومن الممكن أن تكون من خلال مجموعة تنشئ جمعية تعاونية لاستصلاح أراض ثم تشترك فى الهيئة العامة والجمعية العامة لاستصلاح الأراضى ويبدأون فى الاستصلاح والتوزيع على الأعضاء الذين يتبعونهم وتسمى الجمعية التعاونية لاستصلاح الأراضى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يجب أن تعدل هذه المادة.

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

شكراً سيادة الرئيس.

هذا الكلام صحيح الذى قيل ومن المفروض أن يقال إنها الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى، وممكن أن يقال بنسبة من الأسهم مخصصة لصغار الفلاحين والفكرة أنهم يمتلكون أسهما وتوزع كما تريد من خلال أسهم، ولكن الجمعية هى التى تقوم بالاستصلاح لكى يكون لدينا استفادة من اقتصاديات استصلاح الأراضى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

كيف يتم وضعها هنا؟

السيد الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

موضوع توزيع الأراضى فشل تماماً بأن يتم توزيع ٥ فدادين للشباب وهذه الأراضى لا يتم زراعتها.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذا تم إضافة الجملة الخاصة يا دكتورة عبلة فأين يتم إضافتها؟ وأين يتم وضعها؟ وكيفية صياغتها؟

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

وتستصلح من خلال جمعيات استصلاح الأراضى بنسبة من الأسهم ومخصصة لشباب ولصغار الفلاحين والعمال الزراعيين.

السيد الأستاذ رفعت محمد جودة:

هو الآن أنا سوف أعرف الحكومة كيف تستصلح من خلال جمعية ماذا أو هيئة ماذا؟ أنا ألزم الحكومة باستصلاح الأراضى الصحراوية وضمان عدالة توزيعها على صغار الفلاحين وشباب الخريجين، ووقتها سوف تجد الدولة الآلية المناسبة لتمليك هذه الأراضى، وعندما يحصل كل شاب على ٥ فدادين سوف نجد أن التكلفة عالية ولكن يجب أن تأتى على كل ٢٠ شاب تعطيهم ١٠٠ فدان يتم زراعتها كحوض واحد مع بعضهم وتكون مشاركة بينهم مع وضع هذه الآلية بعد ذلك، وأنا لن أقول للحكومة يجب أن تعمل من خلال جمعية وكيف تعملين؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هذا ممكن التوصل إليه من خلال الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى.

السيد الأستاذ رفعت محمد جودة:

أنا لن أقول لهم أن يفعلوا ذلك بل يجب إلزام الحكومة باستصلاح الأراضى الصحراوية وبعد ذلك سوف يوجدون آلية لتمليك هذه الأراضى أو لتوزيع هذه الأراضى على شباب الخريجين وصغار الفلاحين وليس من الضرورى أن أقول لهم أن يكون هذا من خلال جمعية، وسوف أقرأ المادة بعد إذن سيادتك.

"تلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها باستصلاح الأراضى الصحراوية وضمان عدالة توزيعها على صغار الفلاحين وشباب الخريجين، مع إيجاد الآلية فى توزيعها ولا أقول لهم يكون هذا من خلال الجمعية والنظام كذا، كذا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

شكراً سيادة الرئيس.

أولاً، مثلما قالت الدكتورة عبلة فإن الصغار لن يستطيعوا العمل فى الأراضى المستصلحة لأن الأراضى المستصلحة القريبة من هنا تم أخذها وزراعتها وتوزيعها، والذى يفكر فى الحصول على قطعة أرض قريبة فأقول له كل عام وأنت طيب، والأرض المعروضة الآن فى وادى النقرة بالوادى الجديد قرب محافظة أسوان والذى يريد ذلك سوف أعطيه ٥٠ ألف فدان وسعر الفدان ٨ آلاف جنيه وعلى ٢٠ سنة ويقوم بدفع ٣٠٠ جنيه وأراهنك بأن أحداً لن يأتى لا كبير ولا صغير، هذا رقم ١.

رقم ٢، الموضوع ليس أن الدولة تستصلح أراضى بل الموضوع أين المياه الجوفية التى تكفى هذه الأراضى التى لديك، ونحن قمنا بعمل بروتوكول اتحاد وادى النيل مع السودان كاتحاد زراعى وأعطونى ١٠٠ ألف فدان، ومن أجل أن أزرع فى السودان لكى أقوم بتوفير المياه الجوفية التى لدى وإذا استخدمتها فى استصلاح الأراضى كلها فلن تكفى إلا حوالى سبع أو ثمانى سنوات وبعد ذلك نجد أن الأراضى سوف تبور مرة أخرى، وهذا شىء معروف والعلماء يعلمون هذا جيداً، وأنا لست ضد الصغير

ولكن الجمعية إذا قامت باستثمار كبير وتحصل على ٥ آلاف أو ١٠ آلاف فدان وتزرع وتصدر فهذه أنا معها، أما المزارع الصغير سوف يتعب فى هذا الشأن، وهذا ينظمه القانون، وأن هذا الموضوع أثبت فشله بالنسبة للخريجين حتى الذين حصلوا على أراضى قاموا بالبيع وحصل على هذه الأراضى من الرجل (المتعافى) وجمع منهم ما بين ١٠٠ فدان إلى ٢٠٠ فدان وعملهم مزرعة، ولكن لا يوجد خريج قام بزرع ٥ فدادين وجاء ببقرة وقام بحلبها، وهذا توضيح ولا يوجد خريج ولا عامل زراعى تقول له إذا أردت أن تأخذ أرضاً يجب أن تذهب إلى وادى النقرة فى الوادى الجديد فى أسوان والتى تبعد المسافة من هنا حوالى ١٠٠٠ كيلو ويجلس على زراعة ٥ فدادين وهذا رأيى، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً.

السيد الدكتور حسام الدين المساح:

شكراً سيادة الرئيس.

هذه المادة خاصة بالزراعة وبها نقطتان أساسيتان، لماذا يخصص لصغار الفلاحين والشباب ولماذا لا نجعلها وفقاً لتحديد القانون وسوف نكون خرجنا من هذا المأزق، نقطة ثانية فإن هذه المادة بدايتها زراعة ونهايتها صيد وهذا لا يجب، والسطر الخامس تلتزم بتربية الثروة السمكية كمورد أساسى للغذاء وهذه طاقة غير مرتبطة عضوياً نهائياً بالمادة، وإما أن يتم وضع فقرة ثانية مستقلة، وإما أن تلحق بالمادة الخاصة بالصيد، وإنما وضعها بهذا لا يصح، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

شكراً سيادة الرئيس.

أنا لا أعلم ما هو التخوف من التجارب السلبية والتى كنا جميعاً نعيشها وكل هذه التجارب كانت سلبية، ونحن نحتاج إلى إعطاء هذه الأرض مستصلحة للشباب ثم ينتجون ويتم تكوين جمعيات

تعاونية نأخذ هذا المنتج وتضع المعايير الخاصة بالصحة العالمية وهذا الموضوع ليس كلاماً فقط وأنا أريد أن تعود المادة إلى أصلها وهو أن الزراعة ليست أعرق الأنشطة الاقتصادية ولكن هى مكون أساسى والتى بسببها قامت الصناعة والتجارة والاستثمار والتصدير لذا لابد أن يكون هذا فى صدر المادة وهذا تحايل على المادة بل هى مقوم أساسى وهذا باب المقومات لكى يعلم كل من رجل الصناعة والتجارة والاستثمار والتصدير ومن أجل أن نهتم بها جميعاً كدولة ومواطنين وفلاحين.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما هو اقتراحك المحدد؟

السيد الدكتور أحمد خيرى:

يجب أن نستبعد الزراعة أعرق الأنشطة الاقتصادية وهذه الكلمة مكانها الديباجة وتكون "مقوم أساسى للاقتصاد" مثلما كانت موجودة فى المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا تفيد بشىء بل يجب أن تقول "الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى"، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

شكراً سيادة الرئيس.

نحن الآن استمعنا إلى ٥ وجهات نظر تقريباً حول الفقرة التى تبدأ من أول وينظم القانون إلى استصلاح الأراضى وهذا مدلوله أننا نتحدث فى السياسات وهل الشكل الأمثل من هى الفئة التى يجب أن تتملك هل الشباب وصغار الفلاحين أم المنتفعون الآخرون وما هو شكل الاستصلاح؟ وبما أننا نجلس فى قاعة واحدة ولدينا أكثر من وجهة نظر فإن هذا يخضع للسياسة وبالتالى يجب أن تحذف "ينظمها القانون" لأننا بالفعل ليس لدينا وجهة نظر حول هذا الأمر وما هو الذى سوف يفعل فى ذلك، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً.

إذن، المطلوب أن تقرأ الفقرة الثانية "وينظم القانون الملكية الزراعية للأراضى المستصلحة والقابلة للاستصلاح من خلال الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى بما يحقق تنميتها" وهل تريد ذلك.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

شكراً سيادة الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

لدى استكمال لحديث الدكتور حسام بخصوص الجزء الأخير أنا أرى أن يفصل وتكون مادة وحدها ويضاف مكانها "التزام الدولة بتنمية الريف" لأن هذه متعلقة بالفلاح والريف، لذا يجب أن نضيف فقرة بسيطة ، "تنمية الريف ورفع مستوى معيشة أهل الريف" والمسألة الثانية تتعلق بكلام الحاج ممدوح وهذا الكلام ممتاز ولكن نحن نحتاج فقط بألا نغلق الباب ولا نقول كله جمعيات ولا نغلق الباب بأن يكون لدينا منظومة ثانية وإذا قلنا تخصيص نسبة لصغار الفلاحين وبما يحدده القانون أو بما ينظمه القانون وتكون المسألة مفتوحة من خلاله بأن يجعلها من خلال التعاونيات أو بغيرها.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أين ما ينظمه القانون هل تكون فى الفقرة الثانية؟

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

بدلاً من الجمعية التعاونية بما ينظمه القانون ومن ثم سوف تكون المسألة مفتوحة وسوف تكون بها سعة وهاتان الملاحظتان المهمتان، شكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً.

أظن أن جميعنا فهم كل ما يحيط بهذه المادة ولابد أن ننتهى منها ونحن لا نتحدث عن الموضوع بل على المادة.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أولاً، الأرض المقصودة هنا المستصلحة أو القابلة للاستصلاح، وأنا أفترض جدلاً أن الدولة استصلحت أراضى ووفرت لها مصادر رى، أضرب مثلاً بالأراضى الموجودة على ترعة السلام، وبعد ذلك بالنسبة لشباب الخريجين ومشاكلهم التى كانت تأتى فى الميديا وفى الأصل نجد أن الدولة تخلت عنهم ورجال الأعمال تكالبوا على تجربتهم وأخذوا الأراضى منهم، ولذلك نحن نتحدث عن أراض مستصلحة أو قابلة للاستصلاح ورجال الأعمال يأخذون الأرض ويقومون ببناء المدن، ويقومون باستخدام المياه الجوفية لإنشاء ملاعب جولف وهذا بالفعل تم فى الطريق الصحراوى، نحن الآن عندما نريد توزيع جزء من هذه الأراضى على الفلاحين الصغار وعلى الأقل سوف نضمن تنميتها" والإسماعيلية كلها وقبل ما يكون لدينا الحماة على هذا الأمر فقد استصلحت بهذا الشكل وأنا عضو فى جمعية استصلاح أراضى فى الإسماعيلية وعندى ٢٠ فداناً مستصلحة، إذن نحن نريد أن نقول الآن فيه أنه الآن أنا لن أخسر شيئاً والالتزام وإذا لم يتم تحقيقه أو غير موجود أو لم تقم الدولة باستصلاح فأنت لن تخسر شيئاً، بدلاً من إعطاء هذه الأرض لرجال الأعمال لذا أنا أقول الآن النص الموجود سوف أقوم بتغير الجمعية التعاونية فقط إلى جمعية تعاونية لاستصلاح الأراضى، وبعد ذلك أنا مصر على وجود النص.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً.

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

شكراً سيادة الرئيس.

السطر الأول والذى يشير إلى أعرق الأنشطة أنا أود أن أضع مبرراً ولماذا نحن وضعنا مادة للزراعة لأن الزراعة هى القطاع الوحيد الذى نضع له مادة ولابد أن نضع شيئاً لكى لا يقوم علينا هجوم من القطاعات الأخرى لأننا لن نستطيع أن نستوفى جميع القطاعات، لذا يجب أن تختاروا أى صيغة تريدونها، وعندى اقتراح تلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية فى الوادى وتجريم الاعتداء عليها وزيادتها، زيادة الرقعة من خلال استصلاح الأراضى الصحراوية بآليات مناسبة وينظم القانون ذلك وتعمل الدولة

على تنمية عناصر الإنتاج وتوفير مستلزماته وضمان تسويق الفلاح للمحاصيل الاستراتيجية بأسعار مناسبة، شكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً.

السيد الأستاذ محمد عبلة:

شكراً سيادة الرئيس.

أول شيء نحن الآن نشاور على حاجات تحقيقها ليس بهذه السهولة، نحن الآن نريد أن نعود إلى فكرة التسويق التعاونى وهذا لن يتم، وفكرة توزيع الأرض على صغار الفلاحين وهذا أيضاً لن يتم، ولم تعد هذه الأمور اقتصادية تماماً، وإذا كنا نحن خائفين من الفساد فيجب على الفلاح أن يبيع المحصول الخاص به بنفسه ويوجد كم فساد والذى أفسد التسويق التعاونى فى الماضى هو الفساد الذى جرى فى التسويق التعاونى، ولابد عندما تخترع آليات لابد أن تكون متوائمة مع الواقع، ولم يعد أحد يزرع خمس فدادين ونقول إن هذه عملية اقتصادية ولهذا الأمر سوف نعيد الأمور إلى الخلف مرة أخرى، وإذا كانت ٥ فدادين فى أرض الدلتا لم تعد عملية اقتصادية، شكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً.

على كل حال يوجد شيء من الرمزية فى بعض الصياغات التى نحن وافقنا عليها ولا ضرر منها وإنما فعلاً توجد أشياء غير قابلة للتنفيذ ولن تنفذ، والنقطة هذه عندما نصل إلى نص ويكون من الأمانة ألا ندرجه أما إذا بقى فى إطار الحديث العام والرمزيات المطلوبة، بعض السادة الأعضاء يتحدثون عن هذا الكلام أنه غير عملى، موضوع الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى وغيره فيكفيه مثالاً واحداً لا لإثبات قاعدة أو أن يكون لها مادة فى الدستور وتنتهى إلى لا شيء، فمن الضرورى أن يكون هناك حديث مهم بالنسبة للفلاح وللزراعة وغيره وما بين أن يكون هذا الحديث يجب أن يكون عملياً وممكناً، وليس جرب وفشل ونريد استعادته مرة أخرى لمجرد أن نقول إننا قمنا بإتاحة الفرصة للشباب وصغار

الفلاحين والعمال الزراعيين ليستصلحوا الجمعية التعاونية، ويدحض كل المتخصصين داخل وزارة الزراعة هذا الكلام لابد أن نكون واعين منه لأنه أن يكون النص محترماً، هنا يوجد خمسون شخصاً منهم يفهمون جيداً جداً وسيؤخذ عليهم كيف ذكرتم هذا الكلام؟

إنما ما بين هذه الرمزية واحترامها ومهنة الزراعة وتأكيد عراقتها، وأنه لابد أن نأتى بمزايا معينة للفلاحين، نعطى الفلاحين المزايا التى يستفيدون بها وليست التى يقرأونها، ويمكن واحد أو اثنان منهم لهما فكر معين يصفقوا وماذا بعد؟ فأرجوكم أن يكون هذا النص نصاً عملياً يمكن تنفيذه مع الحفاظ على أن الزراعة أعرق الأنشطة الاقتصادية ولا يوجد مانع أن تكون موجودة ومقوم أساسى للاقتصاد الوطنى، وحماية الرقعة الزراعية طبعاً، وتنمية المحاصيل والأصناف طبعاً، إنما موضوع الاستصلاح نستمع للمتخصصين.

"تلتزم الدولة بضمان السيادة الغذائية" هنا السيادة الغذائية ضرورى تنفصل عن موضوع الزراعة لأنها موضوع سيادة غذائية على نحو مستدام ودعم صغار المنتجين وحماية حقوق الفلاحين، كما نعمل على الحفاظ على التنوع البيولوجى الزراعى لحماية حقوق الأجيال القادمة، وتلتزم بتنمية الثروة السمكية، نحن قلنا إن الثروة السمكية ستكون لها مادة منفصلة.

على كل حال مادة أو اثنتان نتحدث فيهما فيما بعد، إنما الموضوع الذى أثار فى نفسى الشك هو موضوع استصلاح الأراضى وتوزيعها على الشباب وغيره وهو ما لا يحدث.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

أنا سأقترح صياغة تحقق الرمزية التى ذكرتها سيادتك وفى نفس الوقت تفتح الباب للقانون.

"يحدد القانون الملكية الزراعية للأراضى المستصلحة والقابلة للاستصلاح والنسب المخصصة منها للشباب وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين وللجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى."

هذا النص خطورته أن الاستصلاح لا يتم إلا من خلال الجمعيات، مغلقة تماماً حتى الشباب وصغار الفلاحين متناقضة مع الجمعية التعاونية الزراعية، النص مرتبك أصلاً وبالتالى أنا أفتح النسب المخصصة لهم كل على حدة، بمعنى الخمسة الأفدنة الفاشلة فأعطى المعنى الرمزى وفى نفس الوقت

للجمعيات التعاونية وأترك للقانون تنظيم كل ذلك، إنما هذا النص معيب الذى أمام حضراتكم، لأنه أغلق الباب أمام أى استصلاح إلا للحاج ممدوح وحده لأنه يعتبر مشرفاً على القطاع التعاونى بما فيه الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى، ومع ذلك لا تستطيع أن تخصص من الدولة وفقاً لهذا النص خمسة أفدنة لأى شاب أنك تقول إنك تستصلح من خلال، وهى النسبة وكل ما عداها وبدون هذا لن يأخذ أحد فداناً واحداً أو سهماً، النص الذى ذكرته يفتح الباب لاثنين وهو:

"يحدد القانون الملكية الزراعية للأراضى المستصلحة والقابلة للاستصلاح والنسب المخصصة منها للشباب وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين وللجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى."

نحن فتحنا الباب لاثنين لأنه بالفعل الذى يقولوه الإخوة وكلهم الممارسون نحن نعلمه جيداً، تجمع وتباع ويتم التنازل عن الورقة.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

من خلال الحوار الذى تم والحاج ممدوح ذكره، الاستصلاح فى المناطق خارج الدلتا فى الوادى الجديد وفى شرق العوينات له أناس مخصوصة وله اقتصاديات معينة، إذا لم نأخذ هذا الكلام لن يذهب أحد، إذا تحدثنا عن الثروة السمكية هنا فنكون نقصد المزارع السمكية، ونكون بهذا نشجع المزارع السمكية فى الأراضى الزراعية، المادة كلها لا تجوز، دعونا نأخذ الجانب الأول ونحدد شراء المحاصيل لأنى متهم من الدكتور جابر، أنا عملت حسبة وهذا الكلام سيتعدى الـ ٥٠ مليار جنيه انتبهوا، لديك ٥ ملايين طن قمح فى ٣٠٠٠ جنيه أى ١٥مليارا، هل الدولة تستطيع على هذا؟

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

واضح أن هناك شيئاً خطأ شيئاً غير مدروس فى هذه المادة، هذه المادة لا يمكن بحكم ضميرنا أن نصوت عليها الآن بهذا الشكل بها أشياء تحتاج إلى تصحيح، من الضرورى أن نضبطها إذا كان الكلام الذى يقوله الأستاذ أحمد الوكيل ٥٠ ملياراً....،

السيد الأستاذ خالد يوسف:

هذا المبلغ ليس دعماً يا أحمد بك.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

يا سيادة الرئيس، أنا ألاحظ أنكم تفسدون بند المقومات كله، والذين يفسده هم الأعضاء الموجودون داخل اللجنة، هذا لا يصح أبداً، نحن استهلكنا وقتاً وعملت دراسات جيدة والآن فى الصناعة والزراعة وكل شيء نغيره وتخلط هنا من كثرة الآراء، هذه المادة الزراعية قلنا إنها مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى هذا هو الهدف ونتحدث عن ثلاث أفكار، الفكرة الثانية هدفنا أن نحدد الملكية فى الأراضى الزراعية، الأراضى المستصلحة يكون لها حدود، اختاروا الرقم الذى تريدونه، موضوع توزيع الأفدنة على صغار الخريجين غير جائزة من أيام عبدالناصر فسدت وقسمت الزراعة والمحاصيل غير موجودة، لكن نعملها عن طريق تعاونيات كبيرة تساند المزارعين وتشجعهم للذهاب إلى الصحراء من مياه ورى وتكلفة باهظة هذا هو الهدف، أن نعود بسياسة التعاونيات من جديد التى أهملناها والتى شيدت اليابان والنمسا وبلاداً متقدمة عنا، هذه هى الفكرة ، الفكرة الأخيرة كانت فكرة هدى أننا قلنا إن هناك شركات كبيرة تحتكر البذور فلا نستطيع أن نزرع بعد ذلك، كل الفكرة فيها بدلاً من الطويل جداً الذى بالنهاية نقول:

"تلتزم الدولة بضمان السيادة الغذائية بما يحقق الاكتفاء الذاتى من الغذاء بشكل مستدام وحماية الاستقلال" ونحذف سطرين بعدها – "وتضمن الدولة الحفاظ على التنوع البيولوجى وحمايته من الاحتكارات الدولية حفاظاً على حقوق الأجيال."

هذه لم تكن ضمن المادة تعملونها منفصلة عن المادة أو أن تختصروها مثلما ذكرتها، الفكرة أن الدولة تحمى البذور من الاحتكارات الدولية هذه الثلاث الأفكار الموجودة، سيادتك تكلف أحداً ليعيد صياغتها مرى أخرى وننتهى من هذه المناقشة، لكن أنا معترضة على كثرة المناقشة على كل مادة فى باب المقومات.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى:

شكراً سيادة الرئيس.

من الواضح أن نظرتنا للمسائل لا توجد بها أرضية مشتركة، وأنا استشعرت أن الحديث عن توزيع الأراضى على صغار المزارعين والعمال الزراعيين والشباب مسألة بها غيوم، الذى استطعت أن أفهمه الآن أن مسألة الحديث عن توزيع أراض على هؤلاء بالأخص، الأراضى القابلة للاستصلاح هذا كلام يعتبر من قبيل الأحلام ولا جدوى منه، إذا أردتم أن توزعوا على هؤلاء الناس أراضى يجب أن تكون أراضى مستصلحة وجاهزة للاستزراع ومهمتهم فقط أن يزرعوا، ولكى يزرع ويذهب بمفرده لا يستطيع، فلابد أن يزود بوسائل الرى والآلات الزراعية والإرشاد الزراعى إلى آخره هذه الاحتياجات، بدون هذا التحضير المتكامل لا داع لأن ندخل هذه التجربة لأنها جربت قبل ذلك وأظن أنه كانت هناك تجربة فى النوبارية ووزعوا على الشباب كل واحد خمسة أفدنة وانتهت كلها بمآس لم تصل بلادنا من خلالها لشىء، فلا نتحدث فى هذه الجزئية على أراض قابلة للاستصلاح وإنما على أراض مستصلحة فعلاً وجاهزة للاستزراع مع مدهم بالإمكانيات التى تساعدهم على ذلك بدون هذا لا داع لإعادة التجربة لأنها فاشلة، وشكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

أنا استشعرت أن الأستاذ أحمد الوكيل عمل ترهيباً للجنة من موضوع أن موارد الدولة لن تحتمل الـ ١٥ ملياراً التى يتحدث عنها الدولة لن تدفعها دعماً لكنها تشترى بها منتجاً بالفعل وهذه قيمته الفعلية وقيمته السوقية حتى إذا تبقى عندها بفرض أن الإنتاج زاد وتبقى لديها كمية ستبحث عن وسائل تصديرها فهى لا يوجد بها إرهاق لميزانية الدولة ولا الدخل، وأنا أرى أن المستقر لدى الناس أنه يوجد خلاف حول موضوع استصلاح الأراضى، النص الذى ذكره الأستاذ ضياء رشوان يعطى هذه المسألة رمزيتها مثلما قال ومثلما تفضلت حضرتك وفى نفس الوقت يتركها للقانون ويتركها لإبداع الناس المتخصصين وهو يقول: "وينظم القانون الملكية الزراعية للأراضى المستصلحة والقابلة للاستصلاح والنسب المخصصة منها للشباب وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين وللجمعيات التعاونية."

أعتقد أن هذه ستلقى قبولاً لأنها تضع مبدأ يا دولة عندما تأتين وتستصلحين اعملى حساباتك فى المشروعات الكبيرة فى أن تأتى بصغار الفلاحين وتشغليهم والقانون هو الذى سينظمها وبهذا نكون عملنا شيئاً ليس حلم أو وهم، ولا هى شىء واقعى لا يستند لواقع.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

أنا متفهم الكلام الذى ذكرته فيما يتعلق بالصياغة التى جاءت من الأستاذ ضياء رشوان، أن ينظم القانون ونتركه له، إنما تركيبة المادة كما هى مازالت تحتاج إلى عمل، أنا ضميرى لا يسمح لى أبداً أن أضع هذا على التصويت وهناك يوجد شىء ناقص، نعم لدينا خبراء من الفلاحين والتعاونيات ولدينا خبراء أناس لديهم أرض ويعملون إنما الذى ينقصنا صوت معين وخبرة معينة وليست موجودة.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

المادة الموجودة هنا كان معنا نسخة منها تقريباً، بنفس النص وعندما شرحناها على كل المسئولين بوزارة الزراعة وافقوا عليها بالإجماع وهذه المادة هى التى أنشأتها اللجنة، تشترى السلعة الاستراتيجية، سيادة الوزير قال ياليت تعلموا هذا فى الدستور ونحن نلتزم به، نحن نشترى من الخارج، نحن ننفع المستورد وننفع التجار الذين يضعون أضعافاً على المستهلك ونحن فى النهاية يقع علينا تأثيرهم.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

لن يدافع عن مصالح الفلاحين إلا أعضاؤهم المنتخبون، الجمعيات الزراعية مكونة من أعضاء منتخبة عن الفلاحين، ولا وزير الزراعة سوف يدافع عنى ولا أحد يدافع عنى، أنا أقول الواقع الذى عندى الخاص بالفلاحين ما هو: المادة المستحدثة هى المادة ١٥ فى دستور ٢٠١٢ منقولة طبق الأصل من المادة ١٥ لدستور ٢٠١٢ نحن عدلنا فيها الكلام الذى يرضى ربنا ويرضى الفلاح بالنسبة لشراء المحاصيل الاستراتيجية والتى ترضى الدولة، والأرقام مثلما قلت لا تخوف نهائياً، أنا استخدم ١٧ مليون طن قمحاً، الـــ ٥ ملايين التى آخذها من الفلاح لن تمثل لى ٣٣ ٪ من ١٧ مليوناً أنا حافظ الأرقام ولا يتعدى الـــ ١٥ مليار جنيه أبداً حوالى ١٣ مليار جنيه، يتم توريدها بالكامل، الفلاح بطبيعته يخزن له بعض الشىء، والذرة لم ننتج من نص مليون إلى مليونى طن، لا يتعدى النص مليار جنيه، الأرز نحن نقوم

بتصديره أنا لو أخذت الذرة من الفلاح، أنا أريد أن أخفف المخالفات عن الأرض الزراعية فى الأرز، مطلوب منى أن أزرع مليون فدان أرزاً وأزرع مليونى فدان أرزاً لأن الفلاح لا يعرف أن يبيع الذرة ويعرف يبيع الأرز، فلذلك فهو يقوم بزرع الأرز بالمخالفة، أنا فى القليوبية ممنوع من زراعة الأرز قمت بزراعة خمسين فدان أرزاً، أنا مخالف، قدوة الفلاحين مخالف، لأننى لم أعرف أزرع ذرة.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

سوف نقوم بالإبلاغ عنك يا أستاذ ممدوح.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

وسوف أدفع المخالفة لأننى سوف أكسب من الأرز أكثر من الذرة، نحن نقول إن شراء المحاصيل الاستراتيجية من الفلاحين سوف تكون القمح والذرة فقط لا غير.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

كفى ذلك، سبق وأن قلت هذا الكلام قبل ذلك ونقدره.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

القطن أصبح لا يزرع، فالموضوع لا يخوف أحداً كما قال السيد أحمد الوكيل وأرهب به اللجنة وقال ١٥ ملياراً والموضوع كله ثلاثة أو أربعة ملايين دولار.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لا، لا، نستطيع أن نبسط ولا نبالغ.

هذه المادة لم تكن مكتملة يوجد أصل للمادة جاء من اللجنة، يوجد نص معروض علينا من الصباح وهو الموجود أمامكم، هذه المادة فيها شىء جيد فعلاً مثلما يقول الحاج ممدوح، إنما توجد مخاوف غير مضبوطة موضوع الأراضى المستصلحة أنا غير مقتنع، رغم أننى متعاطف مع كل هذا، أنا أقترح أن نؤجل هذه المادة، نحن غداً عندنا موضوع مجلس الشورى أو الشيوخ فى الساعة الثالثة، والله إذا وافقنا عليه أنا من أنصاره وفلان ضده سوف نتكلم ونفهم ونصوت، يجوز أن تكون هناك مادة حل وسط أو غيره ونتكلم فى المادتين٢٤ و٢٥ غداً إن شاء الله، ولكن للعلم سوف نحتاج إلى جلسة يوم السبت بعد

الظهر سوف نعمل جلسة ماراثونية يوم السبت، بدأت الجلسة والدكتور غنيم يقول اجعلنا نوافق على كل هذه المواد مرة واحدة، وحتى الآن لم ننته، أرجوكم الوقت يضيع، غداً سوف نجلس من الساعة الثالثة إلى الثامنة أو التاسعة مساءً ويوم السبت سوف نبدأ بعد الظهر أيضاً من الساعة الثالثة حتى ننتهى، أما غداً إن شاء الله سوف نتحدث عن موضوع مجلس الشيوخ أو الشورى.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

بعد إذن سيادة الرئيس هل المادة معروضة من اللجنة أم لا؟

نفرض أنه تم إقرارها من اللجنة هل سوف توافقون عليها؟

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

أنت تقول رأيك فيها.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

افرض أننى أقررتها الآن، فأقوم بتغير كلمتين فيها مستلزمات بدل متطلبات وأقر المادة كما هى، وأحذف متطلبات وأجعلها وشراء، وضع المادة كما هى مثلما فعل الخبراء ، لأن هذا الموضوع سوف يأخذ جدلاً وسوف يأتى النقاش فى نسبة الـ ٥٠٪ ونعمل رأى عام والفلاحين، أنا أقنعت الفلاحين بهذا لكى نحذف نسبة الـ ٥٠٪ يجب أن تكون لهم مكتسبات أخرى، حتى المادة الوحيدة وهى الخاصة بالزراعة تريدون أن تحذفوها.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لم يطلب أحد بحذفها، وسوف نقوم بقراءتها الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتعمل على تنمية المحاصيل والأصناف النباتية والسلالات الحيوانية وحمايتها وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وشراء المحاصيل الزراعية بسعر مناسب وينظم القانون استخدام أراضى الدولة بما يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وأنا أقترح وزيادة كلمة والتنمية قبل الاقتصادية، ويحمى الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال وتخصص نسبة من الأراضى

المستصلحة للشباب وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين وعلى الدولة تنظيم الملكية الزراعية للأراضى المستصلحة والقابلة بما يحقق تنميتها وتوفير المساحة الاقتصادية الكافية للإنتاج الزراعى اقتصادياً)

السيد الأستاذ خالد يوسف:

نزيد هنا فى حماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتجريم الاعتداء عليها والعمل على كذا وكذا وكذا.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

ونزيد هنا وتنمية الريف ورفع مستوى معيشة الفلاح فى آخر الفقرة.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً، والآن ترفع الجلسة.

(انتهى الاجتماع الساعة الرابعة عصراً)

***

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع.

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى